المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٢

بالموافقة على اتفاق المظلة بشأن المشروع المصرى لنقل وتدعيم شبكة الكهرباء القومية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبيين فى التنمية وهم الوكالة الفرنسية للتنمية ، والمفوضية الأوروبية ، وبنك الاستثمار الأوروبى ، وبنك التعمير الألمانى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر

المرسوم بقانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المـادة الأولى)

ووفـق على اتفاق المظلة بشأن المشروع المصرى لنقل وتدعيم شبكة الكهرباء القومية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبيين فى التنمية وهم الوكالة الفرنسية للتنمية ، والمفوضية الأوروبية ، وبنك الاستثمار الأوروبى ، وبنك التعمير الألمانى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المـادة الثانية)

ينشـر هذا المرسوم بقـانون فى الجريدة الرسمـيـة ، وتكون له قـوة القـانون ، ويُعـمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ النشر .

صدر بالقاهرة فى ١٨ صفر سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ١٢ يناير سنة ٢٠١٢ م) .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المشير/ حسين طنطاوى

اتفاق مظلة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

الشركاء الأوروبيين فى التنمية

وهم

الوكالة الفرنسية للتنمية ("AFD")

و

المفوضية الأوروبية ("EC")

و

بنك الاستثمار الأوروبى ("EIB")

و

بنك التعمير الألمانى ("KFW")

ويشار إليهم كل على حدة بـ «شريك التنمية الأوروبى»

بشأن

المشروع المصرى لنقل وتدعيم شبكة الكهرباء القومية

إن حكومة جمهورية مصر العربية

و

الشركاء الأوروبيين فى التنمية

انطلاقًا من روح التعاون المثمر بين جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبيين فى التنمية ،

ورغبةً فى تقوية وتكثيف علاقاتهم من خلال التعاون المشترك فى إطار روح الشراكة ،

وإدراكًا أن هذه الشراكة الوثيقة تشكل أساس اتفاق المظلة هذا ،

وبهدف المساهمة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية مصر العربية ،

آخذين فى الاعتبار إعلانى باريس وأكرا بشأن فعالية المساعدات ، الملكية ، والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة ،

أخذاً فى الاعتبار :

(أ) اتفاق المشاركة بين جمهورية مصر العربية والاتحاد الأوروبى الذى دخل حيز النفاذ فى الأول من يونيو ٢٠٠٤ وخطة العمل المشتركة لسياسة الجوار والمشاركة الأوروبية بين مصر والاتحاد الأوروبى ، والتى تم إقرارها خلال الاجتماع الثالث لمجلس المشاركة المصرى الأوروبى ببروكسل فى ٦ مارس ٢٠٠٧ ، وقرار المفوضية الأوروبية رقم C (2009) 3951 بشأن اعتماد مخصصات مرفق الجوار للاستثمار ،

(ب) الاتفاق الإطارى الموقع بين جمهورية مصر العربية وبنك الاستثمار الأوروبى فى ١٩ يوليو ١٩٩٧ ،

(جـ) الاتفاق الإطارى الموقع بين جمهورية مصر العربية والوكالة الفرنسية للتنمية فى ١٩ أبريل ٢٠٠٦ ،

تم الاتفاق على ما يلى :

(المـادة الأولى)

مصطلحات

AFD يعنى الوكالة الفرنسية للتنمية

DAC يعنى لجنة مساعدات التنمية

EC يعنى المفوضية الأوروبية

EEHC يعنى الشركة القابضة لكهربـاء مصـر ، شـركة مملـوكة بالكامـل للدولة تعمل تحت رعاية وزارة الكهرباء والطاقة

EETC يعنى الشركة المصرية لنقل الكهرباء ، شركة تابعة للشركة القابضة لكهرباء مصر

EIB يعنى بنك الاستثمار الأوروبى

EU يعنى الاتحاد الأوروبى

EUR يعنى يورو

KfW يعنى بنك التعمير الألمانى

MOEE يعنى وزارة الكهرباء والطاقة

NIF يعنى مرفق الجوار للاستثمار

(المـادة الثانية)

أهداف المشروع

يختص المشروع المصرى لنقل وتدعيم شبكة الكهرباء القومية ببرنامج متعدد النظم ، متوسط الأجـل للاستثمارات ذات الأولويـة وذلك لدعم ومد الشبكة القومية للكهرباء ذات الضغط العالى جداً والضغط العالى ، وتقـوم الشركة المصـرية لنقـل الكهربـاء بتنفيذ وتشغيل وصيانة المشروع ، وفقًا للمستندات المعنية بالمشروع والمزمع الموافقة عليها وتداولها بين الشركاء الأوروبيين فى التنمية (بخلاف المفوضية الأوروبية) والشركة المصرية لنقل الكهرباء والشركة القابضة لكهرباء مصر .

يساهم المشروع المصرى لنقل وتدعيم شبكة الكهرباء القومية فى توسيع البنية الأساسية للطاقة ، مما يدعم التنمية والنمو الاقتصادى - الاجتماعى فى مصر . ويعمل المشروع على تطوير شبكة نقل الكهرباء بما يسمح بتوصيل الطاقة الجديدة لتوليد الكهرباء بما فى ذلك الطاقات المتجددة ، وتوفير الإمكانيات للربط الداخلى الإقليمى . كما يسمح المشروع بتحقيق توازن بين حمولة الطاقة والحد من الفاقد الفنى ، بينما يزيد من الاعتمادية وجودة العرض ، والوفاء بالطلب المستقبلى المتزايد على الكهرباء فى المنطقة .

(المادة الثالثة)

الحزمة التمويلية

١ - تأسيسًا على النتيجة الإيجابية للتقييم الذى أعده الشركاء الأوروبيون فى التنمية للمشروع المصرى لنقل وتدعيم الشبكة القومية للكهرباء ، ووفقًا للتفويض الصادر لكل شريك أوروبى فى التنمية من هيئاتهم المختصة (متضمنًا مرفق الجوار للاستثمار) لإبرام اتفاق قرض/تمويل مع حكومة جمهورية مصر العربية ، من المزمع أن يتيح الشركاء الأوروبيون فى التنمية بشكل نهائى الحزمة التمويلية التالية لحكومة جمهورية مصر العربية بموجب الشروط المنصوص عليها أدناه فى المادة الثالثة فقرة (٢) «الحزمة التمويلية» ووفقًا للمادة (٥) أدناه .

٢ - وفقًا لقرارات تمويل المفوضية الأوروبية والشركاء الأوروبيين فى التنمية ، فإن المبلغ المقترح ومدلول كل مساهمة على حدة للشركاء الأوروبيين فى التنمية يكون كما يلى :

	القيمة	معدل الفائدة *(٪)	الاستحقاق (بالسنوات)	فترة السماح (بالسنوات)
بنك الاستثمار الأوروبى	٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو	٣,٥٩٪ سنويًا	٢٠	٥
المفوضية الأوروبية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو	منحة / مساعدة فنية		
الوكالة الفرنسية للتنمية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو	١,٠٤٪ سنويًا	١٨	٥

	القيمة	معدل الفائدة (٪)*	الاستحقاق (بالسنوات)	فترة السماح (بالسنوات)
بنك التعمير الألمانى	٥٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو	٤,٦٠٪ سنويًا	١٢	٣
مصادر أخرى للتمويل (البنك الدولى)	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو**			
الحكومة المصرية	٢٣٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو***			
المجموع	٧٦٢,٠٠٠,٠٠٠ يورو			

مفتاح ملاحظات الجدول

* معدلات استرشادية للفائدة الثابتة الحالية بالشروط السائدة فى السوق .

** يعادل ٢٢٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون دولار .

*** المعادل بالجنيه المصرى ، (المبلغ الخاص باستثمارات الحكومة المصرية خالص من أى ضرائب محلية وأية رسوم واجبة الدفع ذات صلة بالمشروع) .

٣ - تعتبر الحزمة التمويلية كما يتفق جميع أطراف اتفاقية المظلة هذه ، هى حزمة واحدة مشتركة فقط ولا يمكن فصلها أو تقسيمها ، حيث تم تصميمها بأسلوب يؤدى إلى أن يكون المتوسط المرجح لسعر فائدة الحزمة التمويلية هو (٣,٣٪) بعنصر منحة يبلغ حوالى (٤٣٪) وفقًا لطريقة حسابات لجنة مساعدات التنمية (DAC) .

٤ - تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية بتوفير التمويل المحلى للمشروع وفقًا لخطتها التنفيذية .

(المادة الرابعة)

سداد القروض

تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية ، كمقترض ، بأن تقوم بالوفاء بكامل التزامات السداد المستحقة عليها من خلال وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ترتيبات التنفيذ

١ - إن تنفيذ واستخدام المبالغ المحددة فى المادة الثالثة من اتفاق المظلة هذا والشروط والأحكام التى تم بناءً عليها إتاحة هذه المبالغ يحكمها اتفاقيات قرض/تمويل محددة يتم التفاوض عليها وتوقيعها بين حكومة جمهورية مصر العربية (وممثلها - ليس على سبيل الحصر -

الوزارات المشاركة فى تنفيذ وتمويل المشروع - حسب الحالة - والبنك المركزى المصرى) والشركة المصرية لنقل الكهرباء (التى لها صلة باتفاقيات قرض/تمويل محددة) وكل شريك أوروبى فى التنمية .

٢ - يقوم كل شريك أوروبى فى التنمية بصرف المبالغ بموجب اتفاقات القروض/التمويل الخاصة به فقط فى حالة إذا ما :

(أ) دخل اتفاق المظلة هذا حيز النفاذ .

(ب) تم توقيع جميع اتفاقات قرض/تمويل مع كل شريك من الشركاء الأوروبيين فى التنمية .

(جـ) لم تنشأ أى واقعة - فى إطار اتفاق القرض/التمويل - يكون من شأنها تمكين أى شريك أوروبى فى التنمية من إلغاء أو تعليق الصرف بموجب الاتفاقية المبرمة معه على حدة .

(د) تم استيفاء كافة الشروط السابقة على السحب (بمعنى الفعالية المتبادلة) لكل اتفاقات القروض/التمويل .

(هـ) تتم المسحوبات الخاصة بكل شريك أوروبى فى التنمية على أساس التناسب ، أى بنسبة مساهمة كل شريك فى التمويل .

(المادة السادسة)

اتفاقات القروض والتمويل

وفقًا لكل شريك أوروبى فى التنمية والمفوض على نحو ما من قبل حكومته (بما فى ذلك مرفق الجوار للاستثمار) بالدخول فى اتفاق قرض/التمويل ورضاء كل شريك عن الشروط الواردة باتفاق قرض/التمويل ، من أجل تنفيذ المشروع المصرى لنقل وتدعيم شبكة الكهرباء القومية موضوع اتفاق المظلة الذى نحن بصدده :

(أ) يقوم كل من بنك الاستثمار الأوروبى وبنك التعمير الألمانى والوكالة الفرنسية للتنمية بالتفاوض وتوقيع اتفاقات القروض/التمويل منفردة مع البنك المركزى المصرى نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية كمقترض ، ووزارة الكهرباء والطاقة (كجهة لها صلة بتنفيذ القرض/اتفاقات التمويل) والشركة القابضة لكهرباء مصر (كجهة لها صلة بتنفيذ القرض/اتفاقات التمويل) كمروِّج ، والشركة المصرية لنقل الكهرباء كمستفيد .

(ب) تقوم المفوضية الأوروبية بالتفاوض وتوقيع اتفاق التمويل المنفرد الخاص بها مع وزارة الكهرباء والطاقة بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية .

(جـ) تقوم المفوضية الأوروبية وبنك الاستثمار الأوروبى بالموافقة على تمويل المساعدة الفنية بمنحة من خلال مرفق الجوار للاستثمار .

(المادة السابعة)

امتيازات

طبقًا للنصوص المعنية بهذا الشأن الواردة بالاتفاقات المذكورة فى الفقرة من (أ) إلى (ج) فى التمهيد أعلاه ، تعفى حكومة جمهورية مصر العربية بنك الاستثمار الأوروبى (EIB) والمفوضية الأوروبية (EC) وبنك التعمير الألمانى (KfW) ، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) من كافة الضرائب بما فى ذلك ضريبة المبيعات والجمارك وغيرها من الرسوم العامة المطبقة فى جمهورية مصر العربية فيما يخص إبرام وتنفيذ الاتفاقات المشار إليها فى المادتين الخامسة والسادسة أعلاه .

(المادة الثامنة)

سير العمل والمتابعة

يقوم الشركاء الأوروبيون فى التنمية وحكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها - ليس على سبيل الحصر - الوزارات والمؤسسات المشاركة الأخرى فى تنفيذ المشروع المصرى لنقل وتدعيم شبكة الكهرباء القومية بتنظيم بعثات مشتركة منتظمة لمتابعة سير العمل لضمان أن حصيلة الحزمة التمويلية المشار إليها فى المادة الثالثة أعلاه يتم استخدامها فى الغرض المخصص لها وطبقًا للاتفاقات المشار إليها فى المادتين الخامسة والسادسة أعلاه .

(المادة التاسعة)

دخول الاتفاق حيز النفاذ

تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بإخطار الشركاء الأوروبيين فى التنمية من خلال بنك الاستثمار الأوروبى (بصفته مؤسسة التمويل الرائدة) بما يفيد أن المتطلبات القانونية المصرية لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ قد تمت . وبالتالى يكون اتفاق المظلة هذا ساريًا ونافذاً بكامل بنوده اعتباراً من تاريخ قيام حكومة جمهورية مصر العربية بهذا الإخطار .

(المـادة العاشرة)

حل النزاع

أى نزاع أو خلاف أو جدل أو مطالبة تنشأ فيما يتعلق باتفاق المظلة يتم بقدر الإمكان تسويته وديًا ما بين الأطراف .

حُرر هذا الاتفاق ووقِّع فى مدينة القاهرة يوم ٢٦ يولية ٢٠١٠ ، من عشر نسخ أصلية ، خمس باللغة العربية وخمس باللغة الإنجليزية ، لكل منها ذات الحجية ، وفى حالة الاختلاف فى تفسير النصين العربى والإنجليزى ، يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

عن الشركاء الأوروبيين فى التنمية

بنك الاستثمار الأوروبى (EIB)

(إمضـــاء)

المفوضية الأوروبية (EC)

(إمضـــاء)

بنك التعمير الألمانى (KfW)

(إمضـــاء)

الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)

(إمضـــاء)

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١٢/١/١٢ ، بالموافقة على اتفاق المظلة بشأن المشروع المصرى لنقل وتدعيم شبكة الكهرباء القومية ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبيين فى التنمية وهم الوكالة الفرنسية للتنمية ، والمفوضية الأوروبية ، وبنك الاستثمار الأوروبى ، وبنك التعمير الألمانى ؛

وعلى تصديق السيد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١٢/١/١٢ ؛

قـــــرر :

(مـادة وحـيدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية المرسوم بقانون رقم ١٠ الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ ٢٠١٢/١/١٢ ، بالموافقة على اتفاق المظلة بشأن المشروع المصرى لنقل وتدعيم شبكة الكهرباء القومية ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٦ بين حكومة جمهورية مصر العربية والشركاء الأوروبيين فى التنمية وهم الوكالة الفرنسية للتنمية ، والمفوضية الأوروبية ، وبنك الاستثمار الأوروبى ، وبنك التعمير الألمانى .

ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١٢/٨/١٦

صدر بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٦

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو